



سيف الدين العاصري
صحافي من تونس



لا يجب أن يرى المواطن تحقيق انتظاراته من الدولة بشكل محسوس، في عالم يتحرك بسرعة، وإلا فمعنى الدولة سوف لن يكون له نفس القوة والتأثير في المستقبل. بهذا الجزم، أكد العديد من الخبراء في مجال التنمية والسياسات الحديثة، أن مقاربة الديمقراطية التشاركية أصبحت اليوم ضرورة كي تستمر الوضعية التعاقدية بين المواطن والدولة مشروعة، وفي حالة عدم وجود هذا النوع من الديمقراطية، فإن الفراغ الذي سوف يخلفه غياب المؤسسات في التنمية والتطوير وتقريب الخدمات للمواطن سوف يكون سببا في ثورات دائمة، وهذا طبيعي.

وتؤكد الدراسات التي قامت بها العديد من الجمعيات المدنية في تونس، أن مفهوم ثقة المواطن في الدولة أصبح اليوم مرتكزا إلى المشاريع العينية التي تقوم بها المؤسسات والأجهزة، ولم يعد الأمر كما في السابق مجرد مشاركة سياسية في العمليات الانتخابية أو التغييرات السياسية الكبرى أو الإحساس بالانتماء إلى الدولة عبر الخدمات العادية أو الخطاب الرسمي في وسائل الإعلام. فإمام الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي تتفاقم يوما بعد يوم، لا يمكن للمواطن أن يحس أن الدولة في خدمته إلا في حالة تحقيق مصالحه التي من أجلها يشارك اليوم في الانتخابات والاستحقاقات الدستورية.

وهذا من الناحية التي يمكن النظر فيها إلى العقد الاجتماعي من زاوية نظر المواطن، ولكن ماذا عن زاوية نظر الدولة؟ وكيف يمكن تحقيق هدف التنمية القريبة من الفرد والتي يشارك فيها بشكل مباشر دون إلغاء الديمقراطية التمثيلية؛ ليست الديمقراطية التشاركية والاعتراف بقوة استقلالية الإقليم (النسبية) يشكلان مدخلا لإعادة صياغة تعاقد جديد بين الدولة والمواطن؛ وماذا عن الضرائب؟

تدور كل أسئلة الدولة الحديثة منذ ثورة 1789 بفرنسا إلى اليوم حول كيفية تحقيق المشاركة الديمقراطية الواسعة للفرد في صياغة مصير دولته ونفسه عبر الانتخابات التمثيلية التي من خلالها تتم صياغة المشاريع الكبرى وتحقيق التنمية، لكن هذا النمط من الحكم أصبح اليوم يصطدم بمؤثرات جديدة نتجت عن التطور السريع لوسائل الاتصال الرقمية والثورة التكنولوجية والتأثير الإعلامي للثقافة الغربية (خاصة بعد سقوط

تغير شكل ذلك العقد الاجتماعي الذي وضعه جون جاك روسو منذ عصر الأنوار، حيث أضحت الدولة اليوم قادرة على الاقتراب أكثر من المواطن لا بل ودخل غرفته في البعض من الحالات، والتي من خلالها يمكن للمواطن أن يشارك في تقرير مصير حيه أو قريته أو المركب الجامعي الذي يدرس فيه، فآليات المشاركة في الحياة العامة أصبحت متاحة عبر الديمقراطية التشاركية، التي ربما تدفع المواطن حتى إلى "حب الضرائب" التي يقدم بدوره على دفعها.

الاتحاد السوفيتي) والوضع الاقتصادي في العالم وكذلك طبيعة السلطة العربية التي إذا لم تكن توريثية فإنها خاضعة لسلطة مطلقة من قبل الحزب الأوحده والزعيم الأوحده، الأمر الذي ساهم في تخريب دوليب الدولة وغموض البدائل.

واقع متغير

قام الحراك في تونس والبعض من الدول العربية الأخرى سنة 2011 نتيجة التأخر الواضح بين منوال التنمية المحلي ووضع النمو الداخلي وطرق إدارة الشأن العام وبين ما يحدث من تجديد على المستوى الغربي خاصة في أوروبا القريبة جدا من تونس، وقد أحدث هذا التأخر شعورا بأن الوحدة الجغرافية والسياسية التونسية خارج التاريخ لم تسهم في إفرار أرضية تمهد للغلبان الشعبي الذي وصل مداه في بداية سنة 2011، والأمر تقريبا ينسحب على المثال المصري.

الآلية التي من خلالها يمكن الخروج من أزمة تأخر مناويل التنمية هذه هي اقتسام عبء التنمية بين الدولة والمواطن. إذ لا يمكن أن تحقق السلطة المركزية الرضا بين كل المواطنين وبالقدر نفسه على مستويات الدولة جميعا، فحتمية الاختلاف الجغرافي الذي تفرضه المساحة واختلاف المناخات داخل الرقعة الواحدة (صحراء وغابات وسواحل في الدولة الواحدة) يجعلان من عملية التنمية عملية معقدة ولا يمكن لحكومة مركزية أن تتحكم لوحدها في تشييد المؤسسات والطرق وإقامة المشاريع الكبرى ذات الطاقة التشغيلية واستيعاب الإشكالات الجزئية التي تواجه الأفراد. ويفرض هذا الواقع الجديد والدعم بعملية انتقال سياسي مفعمة بالشعارات المطالبة بالتنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية، أن تكون للأجهزة الحاكمة مقاربات أخرى لتقاسم السلطة مع صاحب السلطة الفعلية وهو الشعب.

ديمقراطية تشاركية

تمثل الديمقراطية التشاركية جملة من الآليات والإجراءات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة وتمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة، سواء على الصعيد الوطني أو، بخاصة، على الصعيد المحلي. ولا تلغي الديمقراطية

«التوجه الكبير للأحزاب لترشيح رجال الأعمال والأعيان وشيوخ السلفيين يضر المشهد السياسي، لأن ذلك يفقد فعالية الأحزاب والرهان على حصيلتها أو برامجها الانتخابية».

ميلود بلقاضي
باحث مغربي في العلوم السياسية

كيف يمكن للمواطن أن يحب الضرائب

● الديمقراطية التشاركية مدخل لتدبير الفرد لشؤونه مع الدولة ● التكنولوجيات الحديثة آلية تسهل الحوكمة ورصد الميزانيات



الفضاء العام للجدل العام

بشكل شفاف ولها أثر مباشر وعيني على مصالح الفرد، وكان الأمر استثمار عادي في أحد البنوك من أجل قضاء مصلحة على مدى قريب أو متوسط أو بعيد. والأمر بالنسبة إلى الميزانية التشاركية عبر دفع الضرائب مشابه لهذه المقاربة إلى أبعد الحدود.

ويقول باتريس باديه، الباحث الفرنسي في قانون الضرائب، إن "المواطن السوي يدفع الضرائب بناء على حس أصبح فطريا بأن يشارك في مشاريع الدولة، وهذا الشعور بدأ في الذبول في العديد من الدول نتيجة الفساد. على المواطن اليوم أن يرى أمواله أين تذهب وهذا من حقه، وبالتالي على الدولة إيجاد قنوات شفافة للضرائب تكون لصالح الناس في البلديات التي يعيشون فيها".

وبهذه الكيفية، فإن آليات الديمقراطية التشاركية تمثل فرصة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة والتي فقدت في المجال العربي خاصة بعد أن كانت أحداث "الربيع العربي" عنصر تكشف لما كانت عليه طبيعة السلطة في تونس ومصر خصوصا، وعمما كان يحدث أعمال فساد واستغلال لثروات الدولة. وإضافة إلى ذلك فإنه مع ظهور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة وانتشارها، برزت العديد من المبادرات التي تعتمد على هذه التقنيات الحديثة من أجل تكريس مبادئ التشاركية، وهو ما يمكن أن يجعل المشاركة في الحياة العامة أمرا بسيطا وسهلا وأيضا محببا لدى المواطن.

لتكامل الديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين". ويرتبط الأمر بهذه الكيفية، بتلك الطريقة التي من خلالها يمكن لمؤسسات الحكم المحلية القريبة من المواطن أن تدير الشأن العام بطريقة يكون فيها المواطن طرفا أساسيا في صياغة البرامج والميزانية وضبط الروتامة الزمنية لإتمام المشاريع التي يريدها، وهناك العديد من الآليات من بينها العرائض المواطنة المباشرة لمركز المحافظة أو البلدية، أو الميزانيات التشاركية التي أثبتت نجاعتها في تقدير تكلفة المشاريع التي يريدها المواطن وأيضا مكافحة الفساد.

ماذا عن الضرائب

الميزانية أو الموازنة التشاركية هي عملية تندرج ضمن المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية أو العامة. وتعتبر هذه الآلية بامتياز إحدى أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا إلى أثرها الملموس على واقع المواطن لا سيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر. بل إنها أدت في البعض من الحالات إلى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب. ولا يمكن أن يكون للمواطن مانع في دفع الضرائب في حالة كانت منظومة الاستثمار في تلك الأموال معروفة وواضحة

باتريس باديه: الدولة مطالبة بإيجاد قنوات شفافة للضرائب تكون لصالح الناس



التشاركية الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكنها تسعى إلى تجاوز أوجه القصور والعجز فيها بمحاولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية، لا سيما أن العديد من التحركات الاجتماعية (نسائية، بيئية، تنموية) لم تعد تجد في الديمقراطية التمثيلية سبلا للتعبير عن حاجياتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.

ورغم أن جذور الديمقراطية التشاركية قديمة وضاربة في التاريخ، إلا أنها في العصر الحديث لم تظهر إلا في ستينات القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي أوروبا الغربية تنامت الدعوات تدريجيا إلى أهمية اعتماد الديمقراطية التشاركية وصولا إلى مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و9 مارس 2004، حيث تم التأكيد على "أن الديمقراطية التشاركية هي الحل لأزمة الديمقراطية الأوروبية وقيمة مضافة لدول الاتحاد الأوروبي" و"يجب على الديمقراطية التشاركية أن تضح دما جديدا للديمقراطية

جدران الخوف والإنسانية البائسة



كسر الجدران للتحرك

قبل أن ترتفع على الأرض، حتى باتت الدول العربية تحتمي من بعضها خلف الجدران والأسبجة ونقاط التقطيش.

بين طرفي الجدار، وما يفصل بين العرب هو عجز الأنظمة المزمّن عن إيجاد حلول توافيقية للآزمات التي بنت جدرانها بين الحكومات

لصلاات اللاجئين السوريين مع الداخل، ومنعا لتدفق المزيد منهم. وهذا الجدار ليس الأول، لكن يخشى أن يشير إلى تفاقم العنف أكثر وأن سوريا ستكون مستقبلا مصدرا خطيرا لتهديد أمن دول الجوار، وهو ما عايشه العراق الغارق في الدماء والذي حاصرته جدران الحدود مع السعودية والأردن وإيران بالإضافة إلى الحواجز الداخلية التي احتلت السّاحات والمناطق لتؤسس حالة جديدة من غيتوهات مغلقة تغلو معها أصوات الثغرات الطائفية الداخلية.

فكرة العزل أصابت الوطن العربي المقسّم بعدواها، وكثرت الدول التي تقيم جدرانها لتضبط حدود التّجزئة الوهمية، وتعلن حروبها الصّامتة بين الأشقاء، فمقابل جدار الفصل العنصري الإسرائيلي بُني جدار رفح العظيم على الحدود المصرية مع غزة، لأغراض سياسية بحتة تتحكم فيها مصالح طرف على حساب طرف آخر.

وبعد أن صار العربي تهديدا لأخيه نصبت الجدران والأسبجة والخنادق المائية بين العديد من الدول: الجزائر/ المغرب، الإمارات/ عمان والإمارات/ السعودية، تونس/ ليبيا، والسعودية/ اليمن، وغيرها، إذ للجدران مهامها في الحماية من التهريب، ومن الجريمة المنظمة ضدّ المقاتلين المتطرفين، والاستعداد لأي هجوم محتمل من جماعات إرهابية في الجانب الآخر، فسياسة درء الخطر دون القورط في العلاج باتت جزءا من سعي الدول. ما تتجه إليه القرية الكونية هو أكثر من جدران وأشواك، هي معازل بشرية لها أيديولوجيتها القائمة على الفصل والتعميم

لهذه الجدران أسبابها وتوظيفاتها السياسية المختلفة، على سبيل المثال، جدران للفصل العنصري كالجدار الذي بنته إسرائيل في 2002 على امتداد "الخط الأخضر" ليفصلها عن الضفة الغربية، إضافة إلى الحواجز الفاصلة على حدودها مع الأردن وسوريا ولبنان، وجدران للعزل العنصري كجدار بلفاست بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا، وجدران لدواع أمنية كالحدّ من التهريب والهجرة غير الشرعية مثل الجدار الفاصل بين الولايات المتحدة الأميركية (التي أسسها المهاجرون) والمكسيك، أو ما يبني حاليا في أوروبا، بين بلغاريا واليونان، وبين هنغاريا وصربيا، وما قد يبني لاحقا للحدّ من تدفق المهاجرين واللاجئين، الذي صار جزءا من قوة خطاب اليمين المتطرف العنصري، جراء أثره المتزايد بعد العمليات الإرهابية والتهويل من أزمة اللاجئين، ما يجعل فكرة إعادة الحدود بين البعض من الدول في داخل أوروبا طرحا مقبولا، رغم تعالي الأصوات عن انخفاض المواليد والحاجة الماسّة إلى اليد العاملة خلال عقود قليلة قادمة، إلا أن الدول الأكثر ثراء تصرخ بسبب بضعة الآف من اللاجئين.

أما عالمنا العربي الذي جابه ابن بطوطة من مراكش إلى جزر المالديف في أقصى شرق آسيا مارا بالأناضول وبلاد فارس، فإنه يزداد غرقا في لعنة سايكس بيكو وحدودها المصطنعة المخالفة للطبيعة الجغرافية والتوزيع الديموغرافي، فيأتي إعلان تركيا مدّ جدارها وإغلاق حدودها مع سوريا بحلول الربيع المقبل، إغلاقا لطريق التفاعلات السياسية والاجتماعية بين الأكراد على الجانبين، وقطعا



هوازن خداج
كاتبة من سوريا

الجدران العازلة ليست جديدة على هذا العالم، وشواهد الماضي تبني وجودها في الحاضر، فعصر العولة وثورة الاتصالات يشهدان نهوضا في بناء الأسوار بين الدول المتجاورة، لتلتقي البشرية جمعا في قراها الصغيرة وفي بؤس احتمائها بالجدران.

كانت للجدران العازلة قديما وظيفتها المحددة في رسم الحدود والحماية من الغزاة، كاسوار بابل، وسور أديان، وسور الصين، أما جدار برلين رمز الحرب الباردة، الذي أقيم في 1961 وقسم برلين وأبناء البلد الواحد إلى قسمين، فقد بني ليفصل بين فكرتين ومبادئ متعارضتين "الاشتراكية والراسمالية"، ورغم الاحتفاء الكبير بسقوطه عام 1989، فإنه لم ييشر بنهاية الجدران وفكرة العزل التي سادت على مرّ التاريخ، والجدران التي بلغ عددها 11 جدارا في ذلك العام حيث قامت 40 دولة في العالم ببناء عوازل مزودة بكل التقنيات والكاميرات والأجهزة تفصلها عن 64 دولة من جيرانها، بعد هجمات سبتمبر، وبعد أن صار

◀ عالمنا العربي الذي جابه ابن بطوطة من مراكش إلى جزر المالديف يزداد غرقا في لعنة سايكس بيكو